الأمم المتحدة A

Distr.
GENERAL

A/51/6 (Prog. 15)
24 May 1996
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

الجمعية العامة

الدورة الحادية والخمسون

الخطة المتوسطة الأجل المقترحة للفترة ١٩٩٨-٢٠٠١

البرنامج ١٥ - التنمية الاقتصادية والاجتماعية في منطقة آسيا والمحيط الهادئ

المحتويات

		الفقـــرات	الصفحة
	البرنامج ١٥ - التنميـة الاقتصاديـة والاجتماعيـة فـي منطقـة آسيا والمحيط الهادئ	١٥-١ - ١٥-٢٦	٢
	البرامج الفرعية:		
١٥-١	التعاون الاقتصادي الإقليمي: التجارة والاستثمار	١٥-٦ - ١٥-٧	٣
١٥-٢	التعاون الاقتصادي الإقليمي: الأبحاث وتحليل السياسات	١٥-٨ - ١٥-٩	٤
١٥-٣	التعاون الاقتصادي الإقليمي: الصناعة والتكنولوجيا	١٥-١٠	٥
١٥-٤	البيئة والتنمية المستدامة	١٥-١١	٦
١٥-٥	تخفيف حدة الفقر: التنمية الاجتماعية	١٥-١٢	٧
١٥-٦	تخفيف وطأة الفقر: التنمية الريفية والحضرية	١٥-١٣ - ١٥-١٤	٨
١٥-٧	تخفيف وطأة الفقر: السكان والتنمية	١٥-١٥ - ١٥-١٦	٩
١٥-٨	النقل والاتصالات	١٥-١٧ - ١٥-٢١	١٠
١٥-٩	الإحصاءات	١٥-٢٢	١١
١٥-١٠	أقل البلدان نموا والبلدان غير الساحلية الجزرية النامية	١٥-٢٣ - ١٥-٢٦	١١

030696 310596 96-13028

١٥-١ تنبثق ولاية البرنامج من قراري المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٣٧ (د-٤) و ٤١٤ (د-١٣)، اللذين أنشئت بموجبهما اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ. وقد فُصلت هذه الولاية في عدد من قرارات الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي التي اعتُمدت منذئذ، وكذلك في قرارات صدرت عن اللجنة، وخصوصا القرار ٣/٤٧ المؤرخ ١٠ نيسان/أبريل ١٩٩١ والقرار ٢/٤٨ المؤرخ ٢٣ نيسان/أبريل ١٩٩٢.

١٥-٢ ومنطقة آسيا والمحيط الهادئ هي أكثر المناطق دينامية من الوجهة الاقتصادية، ومع ذلك فإن بلدان هذه المنطقة لم تفلح جميعها، في التمتع بمنافع الرخاء المتنامي الذي ينتشر في المنطقة. ومع أن أولويات وسياسات البلدان، كل منفردة، يمكن أن تختلف، يظل هناك هدف مشترك وهو تحقيق النمو الاقتصادي المستدام، المقترن بالتركيز على تخفيف وطأة الفقر. وإزاء هذه الخلفية، يتمثل الاتجاه العام للبرنامج، الذي تقع مسؤوليته على اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، في إذكاء وعي البلدان الأعضاء بالتغيرات الحاصلة الآن، ومساعدة البلدان الآخذة في النمو السريع على أن تفعل ذلك بطريقة نافعة وغير مدمرة، ثم، وهذا هو الأهم، مساعدة أفقر البلدان على زيادة فرص التوظيف والنمو الاقتصادي، بحيث يتسنى للجميع أن يتشاطروا ثمار التقدم بإنصاف. وسيحدد البرنامج أيضا المجالات الرئيسية التي تكتنفها مشكلات والتي يواجهها كل تجمع من التجمعات دون الإقليمية التي تشملها المنطقة، وسيصوغ، وينفذ، بالتعاون مع مؤسسات الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة، ومع سائر المنظمات الحكومية الدولية الإقليمية، برامج إقليمية لتقديم مساعدة ملموسة إلى البلدان النامية في سعيها إلى تحقيق النمو الاقتصادي والاجتماعي.

١٥-٣ وستواصل اللجنة التركيز على ثلاثة مواضيع رئيسية هي: (أ) التعاون الاقتصادي الإقليمي، مع إشارة خاصة إلى دور الاقتصاد الكلي ومتغيراته، والتجارة والاستثمار، والصناعة، ونقل التكنولوجيا؛ و (ب) البيئة والتنمية المستدامة اللتان تهدفان إلى وقف التدهور البيئي وتركزان على الإدارة السليمة والاستخدام المستدام للموارد غير المتجددة؛ و (ج) تخفيف وطأة الفقر بواسطة النمو الاقتصادي وإيجاد فرص التوظيف، ومن خلال التنمية الاجتماعية، مع التركيز على تنمية الموارد البشرية وتقديم الخدمات الاجتماعية لصالح سكان المنطقة، ولا سيما النساء والشباب والمسنين والمعوقين. وستتابع اللجنة أيضا تنفيذ برامج ترمي إلى تحسين مرافق وخدمات الهياكل الأساسية المشتركة بين المناطق والأقاليمية، من أجل تعزيز التجارة والسياحة الدوليتين، وتحسين نوعية المعيشة، وشد أزر بلدان المنطقة في إيجاد قدرات إحصائية مستدامة تفيد في صنع السياسات والتخطيط وتنفيذ البرامج بالاستناد إلى المعلومات الصحيحة. وفي هذا الصدد، ستعطي اللجنة أولوية لمساعدة البلدان الأقل نموا غير الساحلية والجزرية النامية، التي لا تزال منجزاتها في ميدان النمو الاقتصادي تقل كثيرا عن المعدل الإقليمي، وكذلك لمساعدة جمهوريات آسيا الوسطى، التي لا تزال منجزاتها، رغم تحسنها، سلبية، توخيا لتضييق فجوة النمو الاقتصادي بين تلك البلدان والبلدان ذات الاقتصادات الآخذة في البروز في المنطقة. وسوف يستمر تعزيز التعاون الاقتصادي والتقني فيما بين البلدان النامية، وكذلك تعزيز التجمعات دون الإقليمية.

١٥-٤ وستستمر أمانة اللجنة في أداء دورها الريادي في تنظيم اجتماعات رؤساء المنظمات دون الإقليمية وفي العمل لاتباع نهج موحد وفعال، على نطاق منظومة الأمم المتحدة بكاملها، في التنمية الإقليمية، وذلك من خلال اللجنة الإقليمية المشتركة بين الوكالات لآسيا والمحيط الهادئ واللجان الفرعية التابعة لها.

١٥-٥ ويُتوقع أن يكون البرنامج، بحلول نهاية فترة الخطة، قد أنجز ما يلي:

(أ) اشتراك بلدان المنطقة، على نحو نشيط ونطاق أوسع في صوغ وتنفيذ البرامج الإقليمية التي صدرت عن اللجنة ولايات بها؛

(ب) التعجيل بمتابعة المؤتمرات العالمية على الصعيد القطري، مع دعم هذه المتابعة بأنشطة تنفيذية تضطلع بها اللجنة على المستويين دون الإقليمي والإقليمي؛

(ج) توفير الرابط الإقليمي الأساسي بين الأهداف العالمية والقطرية لبرامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية التي ستعزز قدرة التنمية على الصعيد القطري؛

(د) تسهيل تبادل الخبرات بين البلدان ذات المستويات الإنمائية المختلفة؛

(هـ) زيادة الميزة، باعتبارها مركزا من مراكز بحوث السياسات والتحليل والإعلام التي تعمل لصالح الحكومات الأعضاء فيها، إلى الحد الأقصى.

البرنامج الفرعي ١٥-١: التعاون الاقتصادي الإقليمي: التجارة والاستثمار

١٥-٦ ضمن الخصائص التي تتصف بها المنطقة أن بلدانها اعتمدت استراتيجيات إنمائية ذات توجه خارجي يتزايد فيها الاعتماد على التجارة الخارجية. وسيسعى البرنامج، الذي تضطلع بمسؤوليته شعبة التجارة الدولية والتعاون الاقتصادي، إلى مواصلة تعزيز التعاون الاقتصادي في مجالي التجارة والاستثمار على أصعدة مختلفة: فيما بين البلدان النامية؛ وبين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية؛ وفيما بين البلدان النامية، بدعم من البلدان المتقدمة النمو، أي أنه سيكون هناك تعاون ثلاثي الأطراف. وسيوجه الاهتمام الواجب إلى الإمكانات التي توفرها مناطق النمو والترتيبات التجارية دون الإقليمية في تعزيز التعاون داخل المناطق وفيما بينها. وستعطى أولوية عالية لاحتياجات أقل البلدان نموا والبلدان غير الساحلية والجزرية النامية، وكذلك البلدان ذات الاقتصادات التي تعاني الحرمان وتمر بمرحلة انتقالية، وبالتحديد ما يتصل منها بتوسيع التجارة وتقاسم تدفقات الاستثمار من أجل تسهيل دمجها في الدينامية العامة للتنمية في المنطقة.

١٥-٧ وفيما يلي، بمزيد من التحديد، أهداف البرنامج الفرعي:

(أ) تحديد التحديات الناشئة والفرص المتاحة أمام المنطقة، بالاستناد إلى التطورات الإقليمية والعالمية، توخيا لإجراء تحليل موجه نحو السياسات وتعميم ذلك التحليل بغية تسهيل تبادل الخبرات عن طريق تقديم المساعدة التقنية والخدمات التجارية إلى البلدان ذات الاقتصادات النامية، مع التركيز بصفة خاصة على تنفيذ اتفاقات جولة أوروغواي، وما تستتبعه، وإيلاء اهتمام خاص للمفاوضات التجارية المتعددة الأطراف التي ستعقد مستقبلا؛

(ب) تعزيز التعاون الاقتصادي فيما يتصل بفعالية التبادل التجاري والتجارة الالكترونية؛

(ج) تشجيع صادرات البلدان النامية، مع التركيز على أقل البلدان نموا والبلدان غير الساحلية والجزرية النامية والبلدان ذات الاقتصادات التي تعاني الحرمان وتمر بمرحلة انتقالية؛

(د) توسيع شبكات الدعم المؤسسي لتنمية التجارة وتدفقات الاستثمار؛

(هـ) تعزيز خدمات الاعلام الإقليمية الخاصة بالتجارة والاستثمار.

البرنامج الفرعي ١٥-٢: التعاون الاقتصادي الإقليمي: الأبحاث وتحليل السياسات

١٥-٨ لقد ظهرت مؤخرا اتجاهات قوية نحو تلاقي السياسات الخاصة بالاقتصاد الكلي، وكذلك نحو إلغاء القيود التنظيمية، وتحرير غالبية اقتصادات المنطقة وإجراء إصلاحات هيكلية فيها. وهذه الاتجاهات أتاحت للبلدان أن تقيم مع الاقتصاد العالمي صلات أوثق تفتح أمامها، في آن واحد، فرصا وتحديات لتحقيق نمو سريع مستدام وتوزيع منصف، فضلا عن تخفيف وطأة الفقر. وكثيرا ما يكون هناك قصور في فهم الأوجه المشتركة بين السياسات الاقتصادية المحلية، التي يميل فيها الانفتاح الجديد إلى جعل التأثيرات الخارجية تتفاقم، من ناحية، والنمو الاقتصادي المستقر والفقر وتوزيع الدخل والمسائل البيئية، من ناحية أخرى. وقد أبدت بلدان المنطقة رغبات قوية في التعاون فيما بينها من أجل تبادل الخبرات المتعلقة بالممارسات والسياسات التي تتبع لمعالجة المسائل المشتركة. ويضاف إلى ذلك أن بلدان المنطقة أصبحت تدرك تزايد درجة التكامل بين اقتصاداتها، وهي تتوخى استثمار ذلك في تحقيق منافع متبادلة من خلال أشكال مختلفة من التعاون الإقليمي، وهو تعاون يشمل تحسين السياسات الاقتصادية الوطنية وتنسيقها كلما أمكن.

١٥-٩ وأهداف البرنامج الفرعي، الذي تضطلع بمسؤوليته شعبة بحوث التنمية وتحليل سياساتها، تتمثل في ما يلي:

(أ) زيادة فهم حالة النمو الاقتصادي والاجتماعي في المنطقة؛

(ب) المساهمة في زيادة إدراك، وفهم صانعي السياسات الوطنيين للقيود التي تواجه في تنفيذ وإدارة سياسات الاقتصاد الكلي المفضية إلى نمو اقتصادي مستدام وإلى تخفيف وطأة الفقر ودمج الاهتمامات البيئية في عمليات اتخاذ القرارات وصنع السياسات في مجال الاقتصاد الكلي؛

(ج) الدعوة إلى اتباع سياسات تشجع التعاون الإقليمي في مجال التنمية الاقتصادية والاجتماعية في آسيا والمحيط الهادئ على أساس تبادل الخبرات وتزايد أوجه التكامل بين اقتصادات المنطقة. وسيوجه اهتمام خاص إلى مشاكل دمج اقتصادات المنطقة التي تعاني الحرمان ومنها، مثلا، الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية، في اقتصاد المنطقة؛

(د) تلبية الاحتياجات الواسعة النطاق لأقل البلدان نموا وللبلدان غير الساحلية والجزرية الصغيرة والنامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، وذلك من خلال تقديم المساعدة التقنية والخدمات الاستشارية فيما يتعلق بإصلاحات الاقتصاد الكلي وإدارة السياسات.

البرنامج الفرعي ١٥-٣: التعاون الاقتصادي الاقليمي: الصناعة والتكنولوجيا

١٥-١٠ على الرغم من أن منطقة آسيا والمحيط الهادئ قد أحرزت نجاحا باهرا في تحقيق معدل نمو مرتفع ومنتظم، فإن هناك تفاوتا كبيرا بين البلدان الأعضاء. ولذلك فإن الهدف يتمثل في تقليل مدى التفاوت إلى أدنى حد ممكن وذلك عن طريق زيادة سرعة التنمية الصناعية والتكنولوجية. وتحقيقا لهذا الغرض، فإن أهداف هذا البرنامج الفرعي، الذي تضطلع بمسؤوليته شعبة الصناعة والتكنولوجيا، تتمثل في ما يلي:

(أ) تعزيز قدرة بلدان المنطقة على وضع، واستعراض، السياسات التي من شأنها أن تزيد من سرعة التنمية الصناعية والتكنولوجية فيها وكذلك التعرف على التحديات والفرص الناشئة عن التغيرات الإقليمية والعالمية، مثل جولة أوروغواي من أجل إعادة تشكيل الهياكل الصناعية والتكنولوجية على نحو فعّال بهدف توفير أساس سليم لتعزيز القدرة التنافسية لهذه البلدان في مجال التصنيع؛

(ب) تعزيز القدرات الوطنية في مجالات مثل تدفقات رأس المال، وخاصة للشركات الصغيرة والمتوسطة؛ ومشاركة المرأة في عملية التصنيع؛ وبناء الهياكل الأساسية الصناعية والتكنولوجية؛ وإتاحة فرص الوصول إلى التكنولوجيات الجديدة والناشئة مثل تكنولوجيا المعلومات؛

(ج) تشجيع مشاركة القطاع الخاص في تنمية الموارد البشرية (خلق المهارات الصناعية والتكنولوجية ورفع مستواها)؛ والاستثمار المباشر المحلي والأجنبي؛ ووضع السياسات واستعراضها؛ وتشجيع مشاركة الصناعة في البحث والتطوير لضمان الاستغلال التجاري لنتائج الأبحاث؛

(د) تشجيع ادخال العلم والتكنولوجيا في المناطق الريفية بهدف تنمية عملية تصنيع المناطق الريفية وتوليد العمالة والمساهمة بذلك في تحسين نوعية الحياة؛

(هـ) تعزيز المؤسسات الوطنية في مجال اتخاذ القرارات والاجراءات المتصلة باختيار التكنولوجيا ونقلها وتكييفها واستعمالها وإداراتها؛

(و) تشجيع استعمال وتطوير التكنولوجيات السليمة بيئيا في الصناعة؛

(ز) مساعدة أقل البلدان نموا والبلدان غير الساحلية والجزرية النامية والاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية، في تصميم التدابير المناسبة في مجال السياسة العامة وبرامج المساعدة التقنية للتنمية الصناعية والتكنولوجية بهدف دمجها في سياسات التنمية الاقتصادية الإقليمية؛

البرنامج الفرعي ١٥-٤: البيئة والتنمية المستدامة

١٥-١١ يتمثل التحدي الذي توجهه المنطقة في عكس الاتجاهات البيئية المتدهورة على النحو المحدد في تقرير عام ١٩٩٥ عن حالة البيئة في آسيا والمحيط الهادئ. ويتمثل الهدف في تعزيز القدرات الوطنية على تحقيق التنمية السليمة بيئيا والمستدامة، مع التركيز على الاستراتيجيات وبرامج العمل الإقليمية التي برزت منذ مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية لعام ١٩٩٢ و"خطة التنمية" التي أعدها الأمين العام. ولهذا الغرض، تتمثل أهداف هذا البرنامج الفرعي، الذي تضطلع بمسؤوليته شعبة إدارة البيئة والموارد الطبيعية فيما يلي:

(أ) تشجيع ادماج الاعتبارات البيئية في عملية اتخاذ القرارات الاجتماعية والاقتصادية على الصعيد الوطني ودون الإقليمي والإقليمي؛

(ب) مساعدة الحكومات في بناء القدرات على تحليل السياسات والتشريع في مجال التنمية المستدامة، وفي زيادة تعزيز المؤسسات الوطنية التي تعالج البيئة؛ وتعزيز الأدوار المتزايدة التي تؤديها الفئات الرئيسية والقطاع الخاص، فضلا عن تعزيز وعي الجماهير ومشاركتها؛

(ج) تعزيز قدرة الحكومات على وضع، وتنفيذ، السياسات في مجال التنمية المستدامة وإدارة الطاقة عن طريق الاختيارات السليم من بين الخيارات المتاحة في مجال الطاقة، وإدارة الطلب على الطاقة، وحفظ الطاقة، والكفاءة في استخدام الطاقة، وتكنولوجيات الطاقة الجديدة والمتجددة؛

(د) تيسير إجراء حوار إقليمي لتشجيع مخططات الطاقة الوطنية المنسقة إقليميا في اطار مخططات التنمية الاقتصادية العامة وذلك عن طريق تبادل الآراء والخبرات بصورة دورية في تنفيذ

سياسات الطاقة ومخططاتها بالنسبة لإمكانية إنشاء شبكات دون إقليمية للطاقة/الكهرباء والمبادرات المشتركة لحماية البيئة؛

(هـ) تعزيز قدرة الحكومات على وضع السياسات وتنفيذ المخططات والبرامج المتعلقة بتقييم الموارد المائية وتنميتها المتكاملة وإداراتها وحمايتها، وعلى تنفيذ نهج ابتكارية لإدارة الطلب ولكفاءة استخدام المياه؛

(و) تعزيز القدرات الوطنية في مجال وضع السياسات والاستراتيجيات لتنفيذ برامج تنمية الموارد المعدنية وتشجيع الاستثمارات في هذا القطاع، واستعمال الجوانب الجيولوجية في استخدام الأراضي والتخطيط العمراني؛

(ز) تيسير التعاون الإقليمي في مجال الإدارة البيئية لعملية تنمية الموارد المعدنية؛

(ح) تشجيع التعاون الاقليمي في مجال استخدامات تكنولوجيا الفضاء وتعزيز القدرات الوطنية في استخدام الاستشعار من بعد، ونظام المعلومات الجغرافية وغير ذلك من تكنولوجيات المعلومات الفضائية لإدارة الموارد الطبيعية ورصد البيئة وإدارة الكوارث وتخطيط التنمية؛

(ط) مساعدة الحكومات في الجهود التي تبذلها من أجل الحد من الكوارث المتصلة بالمياه والكوارث الطبيعية الجيولوجية عن طريق تشجيع تدابير الوقاية والتأهب، بما في ذلك تحليل المخاطر ووضع تدابير هيكلية وغير هيكلية، ورصد الأخطار؛

البرنامج الفرعي ١٥-٥: تخفيف حدة الفقر: التنمية الاجتماعية

١٥-١٢ تتمثل أهداف هذا البرنامج الفرعي، الذي تضطلع بمسؤوليته شعبة التنمية الاجتماعية، فيما يلي:

(أ) زيادة الوعي على صعيد المنطقة بالقضايا الاجتماعية الحاسمة والتحديات التي تعترض تنمية الموارد البشرية، مع الإشارة بشكل خاص إلى تخفيف وطأة الفقر؛

(ب) تشجيع وضع، وتنفيذ، سياسات ومخططات وبرامج اجتماعية فعـّالة تستهدف التخفيف من حدة الفقر، وتحسين نوعية الحياة بالنسبة لكل الفئات الاجتماعية والسعي إلى تحقيق التنمية النشيطة لما حبيت به المنطقة من موارد بشرية؛

(ج) تعزيز القدرات الوطنية لتحقيق الغايات والأهداف الواردة في برنامج عمل التنمية الاجتماعية في منطقة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ؛ وبرنامج عمل عقد المعوقين

في آسيا والمحيط الهادئ، ١٩٩٣-٢٠٠٢؛ وخطة عمل جاكارتا لتنمية الموارد البشرية في منطقة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ؛

(د) تشجيع التعاون بين الوكالات الحكومية والمنظمات غير الحكومية ومنظمات القطاع الخاص في تخطيط، وتنفيذ، سياسات ومخططات وبرامج التنمية الاجتماعية وتنمية الموارد البشرية؛

(هـ) تشجيع التعاون فيما بين الوكالات وتنسيق العمل المشترك المتعلق بالجوانب الاجتماعية لعملية تخفيف وطأة الفقر في منطقة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ.

البرنامج الفرعي ١٥-٦: تخفيف وطأة الفقر: التنمية الريفية والحضرية

١٥-١٣ سيركز هذا البرنامج الفرعي، الذي تضطلع بمسؤوليته شعبة التنمية الريفية والحضرية، على تحسين نوعية الحياة في المستوطنات البشرية، وخلق الظروف المواتية للتنمية الزراعية والريفية المستدامة وتعزيز مركز المرأة بوصفها من العناصر الفاعلة والمستفيدة في عملية التنمية.

١٥-١٤ وتتمثل الأهداف في ما يلي:

(أ) تعزيز القدرات التقنية والادارية والتنظيمية للحكومات المحلية والمنظمات غير الحكومية والمجتمعية بالنسبة لإدارة وتنمية المناطق الحضرية والتخفيف من حدة الفقر في المنطقة؛

(ب) مساعدة الجهات الفاعلة الحكومية وغير الحكومية على إيجاد حلول ابتكارية لقضايا الفقر ونوعية الحياة في المناطق الحضرية، مثل المأوى والصحة والبيئة والمشاركة وإتاحة فرص الوصول إلى الخدمات والعمالة، مع تعزيز إنتاجية المناطق الحضرية؛

(ج) زيادة شراكات المجتمع المدني في عملية حكم المناطق الحضرية وذلك بتسهيل انشاء المحافل الحضرية التي تكون المشاركة فيها واسعة النطاق، وتشجيع اعتماد نهج تشاركية على الأصعدة المحلية والمجتمعية؛

(د) تعزيز قدرة الحكومات والمنظمات غير الحكومية التي تعالج قضايا التنمية الريفية وذلك بتشجيع استراتيجيات المشاركة الشعبية؛

(هـ) اجراء تحاليل على الصعيدين الوطني والاقليمي لحالات الفقر في المناطق الريفية من أجل تقديم التوصيات وفي مجال السياسة العامة وتخطيط وتنفيذ الأنشطة الموجهة نحو مجموعات مستهدفة بما يشمل العمالة خارج المزارع وإتاحة فرص وصول الفقراء الريفيين إلى الأراضي، والائتمانات، وغير ذلك من الأصول الإنتاجية؛

(و) دعم الأنشطة الرامية إلى تحقيق الأمن الغذائي على مستوى الأسرة المعيشية الريفية ومعالجة المشاكل الناشئة في القطاع الزراعي عن جولة أوروغواي للمفاوضات التجارية؛

(ز) تشجيع الاستخدام المناسب تقنيا واقتصاديا للمواد الكيميائية الزراعية والذي يهدف إلى تحقيق التنمية الزراعية المستدامة؛ وزيادة القدرة على الإنتاج الزراعي والامدادات الغذائية عن طريق نشر المعلومات وتنمية الموارد البشرية؛

(ح) تعزيز قدرات الحكومات بالنسبة لتنفيذ إعلان وخطة عمل جاكارتا للنهوض بالمرأة في آسيا والمحيط الهادئ وإعلان ومنهاج عمل بيجين؛

(ط) تشجيع عملية تمكين المرأة عن طريق زيادة المساواة بين الجنسين في فرص الوصول إلى الموارد الإنتاجية والخدمات الاجتماعية؛

(ي) تشجيع سياسات وبرامج تمكن المرأة من أداء دور فعّال بوصفها من العناصر الفاعلة والمستفيدة في عملية التنمية.

البرنامج الفرعي ١٥-٧: تخفيف وطأة الفقر: السكان والتنمية

١٥-١٥ لقد خرج إعلان بالي لعام ١٩٩٢ بشأن السكان والتنمية المستدامة، وبرنامج العمل الذي اعتمده المؤتمر الدولي للسكان والتنمية في عام ١٩٩٤، بخطة جديدة للمسائل السكانية على الصعيد الإقليمي والعالمي حتى القرن الحادي والعشرين. وهذان الصكان يخولان اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ الاضطلاع بولايات في المجالات الآتية: (أ) الصحة الإنجابية، وتشمل تنظيم الأسرة، و (ب) السياسات السكانية والاستراتيجيات الإنمائية، و (ج) الدعوة الى زيادة وعي صانعي السياسات ومتخذي القرارات بالقضايا السكانية.

١٥-١٦ وأهداف هذا البرنامج الفرعي الذي تضطلع بمسؤولية شعبة السكان تتمثل في ما يلي:

(أ) تعزيز فهم أوجه الترابط المعقدة القائمة بين السكان والتنمية، والتي تشمل الاهتمامات المتعلقة بالفقر والبيئة ودور المرأة في التنمية.

(ب) تعزيز قدرة الحكومات على صياغة السياسات والبرامج الإنمائية والسكانية المتكاملة المناسبة، حسب ما دعي إليه في إعلان بالي وبرنامج العمل الذي اعتمده المؤتمر الدولي للسكان والتنمية في عام ١٩٩٤.

البرنامج الفرعي ١٥-٨: النقل والاتصالات

١٥-١٧ على الرغم من انتهاء عقد النقل والاتصالات لآسيا والمحيط الهادئ، لا تزال هناك حاجة إلى التصدي بفعالية لمسألة عدم كفاية مرافق وخدمات الهياكل الأساسية، وهو أمر يظهره اعتماد اللجنة، في قرارها ٨/٥١، لخطة عمل نيودلهي بشأن تنمية الهياكل الأساسية للفترة ١٩٩٧-٢٠٠٦ وتوخيا لتحقيق ذلك، يتمثل الهدف الأول لهذا البرنامج الفرعي، الذي تقوم بتنفيذه شعبة النقل والاتصالات والسياحة، في تحسين عملية التخطيط في مجال تطوير مرافق وخدمات الهياكل الأساسية، على جميع المستويات، وتحسين كفاءة إدارتها وتنظيمها وتشغيلها في بلدان المنطقة. ويتمثل الهدف الثاني في تعزيز مشاركة القطاع الخاص في تنمية الهياكل الأساسية الوطنية عن طريق التمويل والإدارة والعمليات والمشاركة في تحمل المخاطر، بغية التعجيل بتوفير الهياكل الأساسية اللازمة لتعزيز عملية النمو الاقتصادي والاجتماعي.

١٥-١٨ أما الهدف الثالث لهذا البرنامج الفرعي فيتمثل في التشجيع على إقامة روابط نقل أقاليمية وداخل المناطق لتعزيز التجارة والسياحة الدوليتين عن طريق تنفيذ قراري اللجنة ٥/٥٢ و ١١/٤٨، مع التركيز على مشروع التطوير المتكامل للهياكل الأساسية للنقل البري الآسيوي، الذي يضم مشروعي الطريق العام الآسيوي والسكك الحديدية العابرة لآسيا، فضلا عن اتخاذ تدابير ترمي الى تيسير النقل البري. وسينجز وضع خطط لشبكتي الطريق العام الآسيوي والسكك الحديدية العابرة لآسيا، وستصاغ خطط عمل لتحسين كفاءة النقل على طول هاتين الشبكتين، مع إشارة خاصة الى البلدان غير الساحلية وبلدان المرور العابر. وستقوم أمانة اللجنة أيضا، في تعاون وثيق مع المنظمات الدولية الأخرى، بتعزيز قطاع شحن البضائع والنقل المتعدد الوسائط لتيسير النقل البري والبحري المتكامل.

١٥-١٩ وتمشيا مع توصيات اللجنة في دورتيها الحادية والخمسين والثانية والخمسين، التي تدعو إلى إعطاء السياحة أولوية أكبر في برنامج اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، يتجه الهدف الرابع إلى تحسين السياسات المتعلقة بتخطيط تنمية السياحة، مع إيجاد فهم واضح للتأثير الاقتصادي للسياحة؛ وتعزيز القدرات الوطنية بالنسبة لتنمية الموارد البشرية في قطاع السياحة، وخاصة في مجال التسويق السياحي؛ وتقليل الأثر البيئي المترتب على السياحة إلى حده الأدنى؛ وتعزيز الاستثمار في مجال السياحة، وتيسير السفر، والتعاون الإقليمي ودون الإقليمي في مجال تنمية السياحة. وسيوجه اهتمام خاص الى احتياجات البلدان الجزرية في المحيط الهادئ، وأقل البلدان نموا، والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية والبلدان التي لا تزال في مرحلة مبكرة من تنمية السياحة.

١٥-٢٠ يتمثل الهدف الخامس في زيادة ممارسات العمل التي تشيع السلامة والأمان في عمليات النقل والاتصالات، وفي تقليل الأثر البيئي الضار المترتب على توفير مرافق وخدمات الهياكل الأساسية، إلى مستويات مقبولة. وستعزز أمانة اللجنة المساعدة التي تقدمها إلى البلدان الأعضاء في مجال تعزيز النقل المأمون للمسافرين وللسلع، وخاصة السلع الخطرة، مع المحافظة على نظافة البيئة، وفي مجال إجراء تقييمات للأثر البيئي المتعلق بتطوير الهياكل الأساسية وتشغيلها.

١٥-٢١ ويتمثل الهدف السادس في زيادة مشاركة الفئات المحرومة اقتصاديا واجتماعيا ومشاركة النساء، في توفير مرافق وخدمات الهياكل الأساسية وإمكانية الحصول عليها، وذلك بهدف تحقيق تحسينات كمية ونوعية في مستويات معيشة تلك الفئات. وستساعد أمانة اللجنة البلدان الأعضاء في تعزيز إجراء توزيع مكاني أكثر إنصافا لأنشطتها الاقتصادية وإتاحة الوصول بشكل أيسر إلى وسائل الراحة الاجتماعية، ومن بينها المرافق التعليمية والصحية، وتوفير فرص للعمل.

البرنامج الفرعي ١٥-٩: الإحصاءات

١٥-٢٢ تتمثل أهداف هذا البرنامج الفرعي الذي تتولى تنفيذه شعبة الإحصاءات في ما يلي:

(أ) تعزيز قدرة بلدان المنطقة على إحراز التقدم، أو مزيد منه، نحو بناء قدرات إحصائية وطنية مستدامة لأغراض القيام، عن فهم للموضوع، بوضع السياسات وتخطيط البرامج وتنفيذها ورصد التقدم. وعند تنفيذ هذا البرنامج الفرعي، سيزداد الاعتراف بالمؤهلات المتزايدة للبلدان ذاتها فيما يخص الإسهام في أنشطة بناء القدرات؛

(ب) توسيع نطاق المعلومات الاقتصادية التي تجمعها وتنشرها أمانة اللجنة وتحسين إمكانية الحصول عليها والقدرة على مقارنتها دوليا، مع أخذ طلبات المستعملين في الحسبان. ولبلوغ هذه الغاية سيجري التركيز على زيادة استعمال التكنولوجيا الالكترونية في اكتساب وتوفير البيانات والمعلومات، وتقليل عبء الاستجابة الذي تتحمله البلدان؛

(ج) تدعيم دور بلدان المنطقة في وضع المعايير الدولية، واستخدام منهجية محسنة لجمع البيانات وتجهيزها وتحليلها وزيادة الاستعانة بالاحصاءات. وتمشيا مع توصيات اللجنة الاحصائية للأمم المتحدة، ستستهل أمانة اللجنة، وتنسق على الصعيد الاقليمي، وضع معايير احصائية دولية منتقاة، وتنقيحها واختبارها وتنفيذها وتكييفها حسب الاقتضاء، وفقا لظروف واحتياجات بلدان المنطقة.

(د) تعزيز فهم دور تكنولوجيا المعلومات وتشجيع تطبيقات هذه التكنولوجيا، فضلا عن ادارة موارد المعلومات في المنطقة، وخاصة في القطاع العام.

البرنامج الفرعي ١٥-١٠: أقل البلدان نموا والبلدان غير الساحلية الجزرية النامية

١٥-٢٣ حسن عدد كبير من أقل البلدان نموا والبلدان غير الساحلية والجزرية النامية من أدائه في مجال الاقتصاد الكلي في أوائل التسعينات، مقارنة بالنصف الثاني من الثمانينات. ومع ذلك، لا تزال هناك عقبات هيكلية ومؤسسية خطيرة تعوق تنمية هذه البلدان. ومن بين هذه العقبات انخفاض مستوى المدخرات والاستثمار، والاعتماد الكبير على عدد قليل من السلع الأساسية في مجال الصادرات وعدم كفاية الهياكل الأساسية، والتردي البيئي، ونقص المهارات والقوة البشرية المدربة وبطء التقدم التكنولوجي، وتدني مستوى تنمية الموارد البشرية، وعدم تمكن أغلبية السكان من الحصول على قدر كاف من الرعاية الصحية المناسبة والتغذية والتعليم والاسكان والمرافق الصحية وغير ذلك من وسائل الراحة الاجتماعية. وبصفة عامة فإن

انخفاض القدرة الادارية ووجود عقبات مؤسسية أخرى يحد من قدرة هذه البلدان على تنفيذ الاصلاحات التي توجد حاجة ماسة إليها. وعلاوة على ذلك فإن البلدان الجزرية النامية تعاني من صعوبات خاصة، مثل العزلة الجغرافية والتجزؤ ونقص الموارد البرية وعدم تحقيق وفورات الحجم الكبير، مما يؤدي إلى ارتفاع تكاليف الهياكل الأساسية والاستثمار والانتاج، في حين تعاني البلدان غير الساحلية من مشاكل في مجالي المرور العابر والنقل تعوق نموها.

١٥-٢٤ وفي ضوء ما ورد أعلاه، يتمثل الهدف الأول لهذا البرنامج الفرعي، الذي يضطلع بمسؤوليته قسم أقل البلدان نموا ومركز عمليات المحيط الهادئ التابع للجنة، في ابراز الاتجاهات والمشاكل الناشئة وتوجيه انتباه واضعي السياسات إلى الشواغل ذات الأولوية. وستبذل الجهود، في الوقت ذاته لتحسين القدرة الاحصائية لهذه البلدان في مجال تحديد، وجمع وتجهيز وتحليل واستخدام، البيانات اللازمة لتحقيق تنميتها الاقتصادية والاجتماعية، بحيث تتعزز قاعدة معلوماتها وقاعدتها الاحصائية.

١٥-٢٥ ويتمثل الهدف الثاني في تحسين قدرات هذه البلدان بالنسبة للاشتراك على نحو أوثق، في التنمية الاقليمية النشطة، فضلا عن الاقتصاد الدولي. ولبلوغ هذه الغاية، سيولى اهتمام خاص لتعزيز الجهود التي تبذلها تلك البلدان في مجال الاصلاحات الاقتصادية ومن أجل تعبئة الموارد واستخدامها على نحو أكفأ وذلك، بوسائل منها الاستفادة مما هو متاح في المنطقة من فرص التعاون الاقتصادي والتقني فيما بين البلدان النامية، وضمان مشاركة هذه البلدان بقدر أكبر في التدفقات المتزايدة للاستثمار والتمويل والتجارة والتكنولوجيا داخل المنطقة. وسيولى اهتمام لمسائل حيوية مثل المسائل المتصلة بتدفقات المساعدة الانمائية الرسمية، والديون الخارجية، والآثار التي ترتبها اتفاقات جولة أوروغواي بالنسبة لهذه البلدان، وتنفيذ الولايات الاقليمية والعالمية الرامية إلى تحسين ظروفها الاجتماعية، وتحقيق الأهداف الرئيسية المحددة في برنامج العمل للتسعينات لصالح أقل البلدان نموا. أما بالنسبة الى البلدان الجزرية النامية، فإن الهدف يتمثل في بناء قدرة الحكومات على التحليل ووضع السياسات وبناء جهاز للتنفيذ الفعال لتدابير مثل التدابير التي حددت في المؤتمر العالمي المعني بالتنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية، الذي عقد في بربادوس في عام ١٩٩٤. وبالنسبة الى البلدان غير الساحلية، ستحظى المسائل المتعلقة بالنقل العابر باهتمام عاجل.

١٥-٢٦ ويركز الهدف الثالث على تعزيز تنمية الموارد البشرية في هذه البلدان وخاصة فيما يتعلق بتنمية مهارات الموظفين العموميين، ولا سيما في مجالات صياغة سياسات الاقتصاد الكلي، وإدارة المشاريع الانمائية والمجالات القطاعية التي تحظى باهتمام ذي أولوية من البلدان المعنية.

- - - - -